المحددات الإقليمية اتجاه الاستراتيجية (الإسرائيلية) في منطقة شرق إفريقيا

أنوار عباس مطشر

أ.د خلود محمد خميس

مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

المستخلص

تتمتع منطقة شرق إفريقيا والتي تضم (الصومال وأثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي والسودان وجنوب السودان وأوغندا وكينيا)، بأهمية كبيرة لدى الدول الإقليمية (إيران وتركيا)، إذ تظهر أهميتها لما تشكله من ثقل أصواتها في الأمم المتحدة، كما إنها تطل على أهم الممرات المائية المتمثلة على البحر الأحمر من أرتيريا وجيبوتي والصومال، إذ يربط البحر الأحمر البحر المتوسط بالمحيط الهندي عن طريق قناة السويس في الشمال ومضيق باب المندب في الجنوب، ومن ذلك شكلت أهمية كبيرة في الاستراتيجية الإيرانية التي رأت فيها بوابة الخروج نحو العالم عبر المياه الدولية (البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن)، فضلا عما تحتويه المنطقة من موارد اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك سعي إيران للتواجد العسكري والأمني لتعزيز أهدافها الإقليمية من خلال إقامة شبكة من التعاون مع دول المنطقة وفي مجالات عدة.

أما تركيا فتتمتع بنفوذ كبير في منطقة شرق إفريقيا لأهميتها الاستراتيجية بفعل ما تحتويه من ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية وموارد اقتصادية، وبذلك عملت أنقرة على فتح مجالات أوسع للتعاون الاقتصادي والاستثماري، إذ عملت من خلال نشاطها الدبلوماسي لفتح علاقات مع دول شرق إفريقيا لتوسيع تواجدها كجزء من استراتيجيتها بلعب دور إقليمي فاعل.

الكلمات المفتاحية: تركيا، إيران، شرق إفريقيا، (إسرائيل).

Regional determinants towards the (Israeli)strategy in east Africa

Anwar Abbas Mutashar

Prof. Dr. Khulood Mohammed Khamis

Center for International Studies / University of Baghdad

Abstract

The east African region, which includes (Somalia, Ethiopia, Eritrea, Djibouti, Sudan, south Sudan, Uganda, and Kenya), is of great importance to the regional countries (Iran and turkey), as its importance appears because of the weight of its voices in the region. It also overlooks the most important waterways represented by the red sea from Eritrea, Djibouti and Somalia, as the red sea connects the Mediterranean sea to the Indian ocean through the Suez canal in the Abstract The East African region, which includes (Somalia, Ethiopia, Eritrea, Djibouti, Sudan, South Sudan, Uganda and Kenya), is of great importance to the regional countries

(Iran and Turkey), as its importance appears because of the weight of its voices in the region. It also overlooks the most important waterways represented by the Red Sea from Eritrea, Djibouti and Somalia, as the Red Sea connects the Mediterranean Sea to the Indian Ocean through the Suez Canal in the north and the Bab al-Man dab Strait in the south, and from that It was of great importance in the Iranian strategy, in which it saw the exit gate to the world through international waters (the Red Sea, the Indian Ocean, and the Gulf of Aden), in addition to the economic resources contained in the region. Iran's endeavor for a military and security presence to promote its regional goals by establishing a network of cooperation with the countries of the region and in several fields. Turkey, which enjoys great influence in the East African region, is of great importance. This strategy is due to the waterways they contain of commercial and military importance and economic resources. Thus, Ankara worked to open broader areas for economic and investment cooperation, as it worked through its diplomatic activity to open Relations with East African countries to expand its presence as part of its strategy to play an active regional role.
Key words: turkey, Iran, east Africa, Israel.

المقدمة

تتمتع منطقة شرق إفريقيا بأهمية كبيرة بفضل موقعها الاستراتيجي المتميز، فضلا عن أهميتها الاقتصادية (الموارد الطبيعية) والتجارية والعسكرية (باعتبارها سوقا واعدة واحتوائها على الممرات المائية الاستراتيجية) مما جعلها ساحة للتنافس الدولي والإقليمي، لذلك اكتسبت المنطقة أهمية خاصة في الاستراتيجية التركية والإيرانية، إذ عملت كل منهما ولحقب طويلة لتنفيذ استراتيجيتهما تجاه المنطقة بتعزيز وجودهما وتأمين مصالحهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وفي ضوء طموحهم بلعب دور منافس إقليمي لتحقيق أهدافهما الأمنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية خاصة في ظل الوجود (الإسرائيلي) في منطقة شرق إفريقيا الذي يرتبط بعلاقات جيدة مع أغلب دول منطقة شرق إفريقيا، كما تسعى (إسرائيل) لفرض هيمنتها الأمنية والعسكرية على البحر الأحمر الذي يعد شريان الحياة (لإسرائيل)، وأن لا يكون بحرا عربيا، وساعدها في ذلك رئيس أرتيريا (أسياس أفورقي) في بناء عدد من القواعد البرية والبحرية بما في ذلك جزر (دهلك) والجزر التي تم استئجارها من أرتيريا التي تستخدمها كمحطات مراقبة وتجسس. وبذلك سنبحث المحددات الإقليمية (تركيا وإيران) اتجاه الاستراتيجية (الإسرائيلية) في منطقة شرق إفريقيا.

1_ أهداف البحث

التعرف على المحددات الإقليمية (إيران وتركيا) وأبعادهما الاستراتيجية اتجاه دول منطقة شرق إفريقيا، وسبر أغوار استراتيجيتهما لتعزيز أهدافهما الإقليمية لا سيما في ظل احتدام التنافس الإقليمي مع (إسرائيل).

2_ أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يعرف المحددات الإقليمية في دول منطقة شرق إفريقيا في أبرز محورين منها، محور المحدد الإيراني، ومحور المحدد التركي.

3_ مشكلة البحث

تنطلق الإشكالية من تساؤل رئيسي، ما هي أبعاد التعاون الإيراني التركي مع دول شرق إفريقيا؟ وما تأثير هذا التعاون على الوجود (الإسرائيلي) في دول المنطقة؟

4_ فرضية البحث

يتمثل في التوجه الإيراني التركي نحو منطقة شرق إفريقيا، وانطلاقهما من عدة أبعاد لتحقيق أهدافهما ومصالحهما، ولعب دور إقليمي منافس في المنطقة.

5_ منهجية البحث

اعتمد البحث على منهجين للوصول إلى النتائج المتوخاة، المنهج التاريخي في معرفة بداية التوجه الإيراني التركي لمنطقة شرق إفريقيا، والمنهج التحليلي في تحليل استراتيجيتهما في ظل الوجود (الإسرائيلي) في دول شرق إفريقيا.

6_ هيكلية البحث

تناول هذا البحث مطلبين، المطلب الأول المحدد الإيراني، أما المطلب الثاني فالمحدد التركي، ثم الخاتمة والمصادر.

المطلب الأول: المحدد الإيراني

في ظل ما تتميز به منطقة شرق إفريقيا من أهمية استراتيجية فإنها شكلت أهم أهداف القوى الإقليمية الذي تتطلع للاستفادة من مواردها الطبيعية، وتأمين حركة الملاحة البحرية، إذ تمتلك دول المنطقة عددا كبيرا من الموانئ البحرية مما جعلها ساحة للمطامع الإقليمية والتي شكلت تحديا أمام الوجود (الإسرائيلي) في المنطقة.

تأتي أهمية منطقة شرق إفريقيا في الاستراتيجية الإيرانية لما تتمتع به المنطقة كبوابة الخروج نحو العالم عبر المياه الدولية (البحر الأحمر، خليج عدن، المحيط الهندي)، كما تعد بوابتها داخل القارة وقربها من إسرائيل والخليج العربي[1] .

بدا الاهتمام الإيراني بالدول الإفريقية منذ عهد نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) في الستينيات من القرن الماضي، وأظهر الشاه اهتماما كبيرا بإقامة علاقات معها وقت حصولها على الاستقلال، وقد أقام الشاه علاقات مع (أثيوبيا 1962 لكن العلاقة لم تستمر طويلا؛ بسبب تغير النظام السياسي الأثيوبي برئاسة (منغيستو هيلا مريام) وانتمائه إلى الكتلة الشرقية ، والصومال (1969)، لكن بعد التغير الجذري في إيران على أثر الثورة الإسلامية (1979) تراجعت العلاقات مع الدول الإفريقية، بسبب انشغال إيران بترتيب شؤونها الداخلية بعد الثورة، وتصاعد النفوذ القطبي المتمثل بـــ (الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية) إذ غلب نفوذهما على نفوذ أية قوى دولية أو إقليمية ، لكن على الرغم من ذلك لم تغب منطقة شرق إفريقيا عن فكر صانع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية

التي تتطلع إلى توجيه توسعها إلى خارج إطار الدولة الجغرافي [2] .

وبذلك اهتمت بالجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية مع دول شرق إفريقيا وعلى طول سواحل البحر الأحمر والسودان وبقية الدول من شرق إفريقيا مثل (وجيبوتي وأرتيريا وأثيوبيا وكينيا)، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين من الطرفين، وعدت الدول أرضا للأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية الإيرانية[3] .

إذ أدركت إيران أهمية المنطقة لما تتمتع به من موارد الطاقة ولقربها من الدول العربية وإسرائيل، ولما تحتويه المنطقة من ممرات مائية، وبذلك أصبحت ذات أهمية في التفكير الاستراتيجي الإيراني المتعلق بسعي إيران للتواجد العسكري أو الأمني أو لدعم اللوجستي لتعزيز أهدافها الإقليمية من خلال إقامة شبكة من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة[4]. كما أن بعضا دول شرق إفريقيا مثل (كينيا، أثيوبيا) دول متحالفة مع القوى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكانت إيران ترغب في اختراق تلك التحالفات، وتأمين أمنها في مواجهة التحديات الخارجية، خاصة بعد أن ترسخت لديها قناعة بأنها أصبحت دولة إقليمية، فضلا عن التحرك الإيراني الذي جاء لتحقيق التوازن بين الاقتصاد والإيديولوجية، وكسب تأييد أصوات الدول الإفريقية للمواقف الإيرانية في المنظمات الدولية والإقليمية: كحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي[5] . وسوف يتم تناول المطلب ضمن نقاط معينة هي:

أولا: أهداف الاستراتيجية الإيرانية للتوجه نحو منطقة شرق إفريقيا [6]

سعت إيران في التركيز على منطقة شرق إفريقيا، كونها تعد أحد أهم مفاتيح اللعبة في أي ترتيبات في الشرق الأوسط، في سعي منها لفتح ممرات بحرية وبرية تسهل الوصول إلى مناطق الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالصراع العربي ــ الإسرائيلي، بواسطة تأمين وجود إيراني بالقرب من الممرات البحرية (البحر الأحمر، وباب المندب)، وإمكانية تهديد أمن إسرائيل في مواجهة أي احتمالات مستقبلية لفرض قيود على مضايق البحر الأحمر والملاحة فيه[7] .

وأبدت إيران اهتماما متزايدا بمنطقة شرق إفريقيا، خاصة في ظل التسابق الدولي، وفتح المزيد من مجالات التعاون مع مختلف التجمعات لتأسيس وجود إيراني مادي على الأرض، وبحري فعال في البحر الأحمر ليقود إلى قناة السويس، لذا عملت على تقوية علاقاتها بالدول الإفريقية التي تطل على البحر الأحمر[*] مثل أرتيريا، وجيبوتي[8] . ومن خلال عدة نقاط:

1_ مد نفوذها السياسي كجزء من مواجهة هيمنة الدول الغربية ولتخفيف الضغط الغربي والولايات المتحدة عليها نتيجة العقوبات.

2_ العمل على تصدير الثورة الإيرانية من خلال نشر المذهب الشيعي في شرق إفريقيا خاصة في الدول المسلمة، من خلال المنظمات الإسلامية الإيرانية والمراكز الثقافية.

3_ تعزيز مصالحها الاقتصادية عبر دبلوماسية النفط لتقليل الأضرار التي تلحق بالاقتصاد الإيراني نتيجة العقوبات الغربية من جهة ومن جهة أخرى توثيق العلاقات مع الدول الإفريقية.

4_ ترسيخ التواجد الإيراني في البر والبحر في البلدان والموانئ والتأثير على الممرات البحرية الحيوية أثناء الأزمات وخاصة مدخل البحر الأحمر.

ثانيا: أدوات تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية تجاه شرق إفريقيا

1_ **الأداة السياسية:** ظهرت بوادر السياسة الإقليمية الإيرانية بالتبلور والوضوح في مرحلة السبعينيات عندما بدأت إيران تعد نفسها لملء الفراغ بانسحاب بريطانيا، فتوجهت إيران أولا نحو السودان بسبب الطابع الإسلامي الذي يحكم توجهات الطرفين لتعمل على تحقيق التعاون المشترك، من خلال قيام العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام (1974)، فأقدم الرئيس السوداني آنذاك (جعفر النميري 1969_ 1985) على زيارة إيران خلال السنة نفسها، وكانت هذه أول زيارة لرئيس السودان الى إيران، ولم تتغير السياسة الإيرانية برحيل الشاه، بل توسعت أكثر[9] .

وفي عهد الرئيس الإيراني (محمد خاتمي 1997_2005)، والذي سعى إلى إزالة التوتر في السياسة الخارجية الإيرانية كوسيلة لإخراج إيران من عزلتها ودعم علاقاتها مع الدول الأخرى، والانفتاح الإيراني على العالم الخارجي بطريقة براغماتية متحررة من القيود الآيديولوجية، فضلا عن (مشروعه لحوار الحضارات)، وبفضل هذا الطرح استطاعت إيران تحقيق عملية التوازن بين الاقتصاد والإيديولوجية، حيث كان لإيران قناعة تامة بأنها أصبحت قوة إقليمية ، لهذا وجدت بأن عليها أن تتجه نحو كسب تأييد الدول الإفريقية للمواقف الإيرانية في المحافل الدولية، وبذلك شهدت فترة التسعينيات عودة الاهتمام الإيراني بالدول الإفريقية وخاصة شرق إفريقيا والذي برز كمحور رئيسي في الاستراتيجية الإيرانية[10]، كما عملت إيران على تكريس دعمها للدول الإفريقية مقابل تأييدها للبرنامج النووي الإيراني، إذ حرصت إيران على توثيق العلاقات مع دول شرق إفريقيا، وبرز ذلك بشكل واضح جدا في عهد حكومة (محمود أحمدي نجاد(2005_2013))، لتشكل لجنة إفريقية في بنية وزارة الخارجية الإيرانية كخطوة مهمة لتحقيق الأهداف، وعُدّ عام (2008) عام تنمية العلاقات مع دول شرق إفريقيا[11]. وفي عام (2009) انتقدت إيران المذكرة الدولية التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية للقبض على الرئيس السوداني (عمر البشير الذي تولى السلطة في السودان منذ 1998) ووصفتها إيران بأنها "ظلم وتحركها لاعتبارات سياسية"، وفي المقابل دعم الرئيس السوداني حق إيران في امتلاك الطاقة النووية[12]. أما أرتيريا والصومال فإنهما كانتا شريكين متعاطفين مع إيران، إذ تهتم إيران بتوثيق علاقاتها بأرتيريا لإطلالها على البحر الأحمر وخليج عدن، فضلا

عن موقعها البحري المهم في الفناء الخلفي للملكة العربية السعودية[13]، ومثلت زيارة الرئيس الأرتيري (أسياس أفورقي) لإيران في (آيار/ 2008)، ولقاؤه (بأحمدي نجاد) دليلا على العلاقات الوثيقة بين البلدين، وتم خلال الزيارة عقد اتفاقيات لتقوية التعاون في مجال التجارة والاستثمار، ووقعها وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي) ووزيرا الاقتصاد والزراعة في أرتيريا، فضلا عن مشاركة رجال الأعمال الإيرانيين في الزيارة[14]، أما الصومال فتشكل نقطة اتصال لإيران في دعم وجودها في القرن الإفريقي عند مدخل البحر الأحمر، وانضمت إيران لقائمة الدول المهددة في حركتها البحرية من القراصنة وذلك بسبب الضرر الذي تعرضت له من عمليات القرصنة عند الساحل الشمالي، إذ اختطف القراصنة في (21/ آب /2008) سفينة شحن إيرانية والتي كانت محملة بـ (400) ألف طن من الحديد وفي طريقها من الصين إلى هولندا [15]، كما سعت إيران بمد جسر التعاون مع كينيا لكسر القيود المفروضة عليها، في إطار العلاقات والتفاعلات الدولية، وبالمقابل فإن كينيا عانت من العزلة خلال حقبة حكم الرئيس الكيني السابق (موای كيباكي)[*] ، ومن هنا التقت مصالح البلدين في تطوير العلاقات الثنائية، وزار (أحمدي نجاد) عام (2009) كينيا والتقى الرئيس الكيني (موای كيباكی) ورئيس الوزراء، وتم توقيع عدد من مذكرات التفاهم، وبذلك وصلت الزيارات بينهما أعلى مستوى من التمثيل الدبلوماسي بمستوى سفارات لكلا البلدين، أما في الفترة الزمنية من (2013) وحتى (2021)، فانشغلت إيران بالدول العربية والخليجية، ورافق تلك الفترة حدثان مهمان هو توقيع إيران الاتفاق النووي (2015)، وعام (2018) خروج الولايات المتحدة منه[16] .

2_ **الأداة الاقتصادية**: تعد من اهم الجوانب لتوثيق العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة، حيث نشطت إيران في مجال الاستثمار وتم توقيع العديد من الاتفاقيات مع بعض دول المنطقة، إذ وقعت إيران مع كينيا مذكرة تفاهم في مجال الإسكان وبناء المدن ودعم الاستثمار ومساهمة شركات البناء الإيرانية والكينية لتنمية بناء المباني وإنتاج مواد البناء في البلدين[17]، وفي عام (1989) في عهد الرئيس السوداني (عمر البشير) أقام كلا البلدين شراكة استراتيجية من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية، كما زار الرئيس الإيراني الأسبق (علي أكبر هاشمي الذي حكم من 1989_1997) الخرطوم عام (1991) للاتفاق على بيع النفط للسودان بأسعار زهيدة، كما عمل على توقيع ميثاق عسكري يقضي بتدريب المقاتلين الإسلاميين في السودان على يد الحرس الثوري الإيراني[18]، وفي عام (1996)، قام رفسنجاني بجولة إلى كينيا وأرتيريا وأوغندا وتنزانيا من دول شرق إفريقيا، لتعزيز سبل التعاون الاقتصادي فيما بين إيران ودول شرق إفريقيا، فضلا عن تطبيق استراتيجيات مستدامة نسبيا لتسيير العلاقات الاقتصادية[19]، وفي (تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2004) قام خاتمي مع وفد وزاري ضم وزير الخارجية والدفاع والصناعة والمعادن ومدير إدارة إفريقيا في وزارة الخارجية، فضلا عن عدد من كبار المسؤولين الإيرانيين بزيارة السودان، وفي عام

(2005) قام بزيارة لدول شـــرق إفريقيا (أوغندا)، إذ شـــكلت تلك الزيارات أهمية كبيرة في تعزيز التعاون وتحسين العلاقات وتنميتها ووضعها في مسارها الطبيعي وتعزيز القواسم المشتركة لمواجهة التغيرات الإقليمية والدولية[20]، وكان لنشاط المسلمين الشيعة دور ملحوظ في كينيا، ومن المؤسسات الشيعية النشطة على أرض الواقع" شـبكة الأغا خان للتنمية الاقتصـادية" [*] اسـتثمارات رئيسـية في توليد الكهرباء، والزراعة، والإعلام، والسياحة، وتعتبر من أنجح المنظمات والمؤسسات المدرجة في بورصة نيروبي ،وتوفر فرص العمل لعشـــرات الآلاف من الكينين[21] ، كما تم افتتاح "بيت إيران للابتكار والتكنولوجيا" والذي يقع في مبنى السـفارة الإيرانية في نيروبي الكينية وبحضـور (العالم الإيراني سـورينا سـاتاري[**] ووزير تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في كينيا جوزيف مارشـيرو، ورئيس غرفة التجارة في كينيا ريتشـارد أنغاتي)، ويسـاهم في تيسـير الإجراءات المتعلقة بصـادرات الشـركات المعرفية والمبدعة الإيرانية إلى أسـواق شـرق إفريقيا[22]، وإلى جانب ذلك شـاركت إيران مع كينيا في مجال تبادل المعلومات والتجارب والخبراء في مجال الأبحاث، وحاولت إيران توظيف العزلة التي يعاني منها الرئيس الكيني(موايّ كيباكي) دوليا لتحقيق أهدافها والعمل على نشـــر المذهب الشيعي بين مسلمي كينيا[23]، فضلا عن الوجود الإيراني في البحر الأحمر من خلال تواجدها في السـودان وأرتيريا التي وقعت معهما اتفاقية عام (2008) لإنشـاء قاعدة بحرية في ميناء عصـب الأرتيري، وبذلك تعتبر (إســـرائيل) الوجود الإيراني تهديدا لملاحتها في البحر الأحمر (ميناء أيلات المطل على البحر الأحمر)، وبذلك تعد إسـرائيل الدور الإيراني في إفريقيا ككل وفي شـرق إفريقيا خاصـة، تهديدا لمصـالحها الاقتصـادية في المنطقة، وشـكل ذلك دافعا لها لفتح علاقات مع دول شـرق إفريقيا، ولعل ما قام به وزير الخارجية الإســـرائيلي (أفيغدور ليبرمان) خلال زيارته إلى دول المنطقة عام (2009) كان هدفه الرئيســـي مواجهة نفوذ إيران، وكذلك ما قام به رئيس الوزراء الإســـرائيلي (بنيامين نتنياهو 2009) لدعوة رؤســـاء الدول الإفريقية لزيارة إسـرائيل، وحثهم على تشـكيل محور إفرو إسـرائيلي لمواجهة خطر التمدد الإيراني في المنطقة، والحفاظ على مصالح إسرائيل وأهدافها الحيوية في المنطقة [24] .

3_ الأداة العسكرية: تعد منطقة شرق إفريقيا الجانب الأكثر أهمية لإيران من الناحية الجيوسياسية، ومن هنا أدركت إيران وجود مجموعة من الأهداف المرتبطة بالجانب العســكري فســعت إلى تحقيقها في المناطق الاستراتيجية مثل البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب وخاصة في ظل سيطرتها على مضيق هرمز الذي تطل عليه من الشـــمال عبر محافظة بندر عباس، باعتبار هذه المنطقة هي الأقرب اســـتراتيجيا لها والتي تمر منها الســـفن عبر باب المندب وقناة الســـويس باتجاه أوربا ودول العالم، وبالتالي حرصـــت إيران على إيجاد موطئ قدم لها في منطقة شرق إفريقيا وخصوصا في الصومال وجيبوتي والسودان[25]، ففي السودان عملت إيران عام 1997على تقديم الدعم العسكري للحكومة السودانية في الحرب ضد حركات التمرد في جنوب السـودان، وكذلك سـاعدت إيران في بناء جهاز أمني في السـودان والذي تكون من قوات الدفاع الشـعبي

وشرطة الأمن، فضلا عن زيارة الرئيس الإيراني آنذاك (هاشمي رفسنجاني) إلى السودان في (13 / كانون الأول/ 1991) وتدخل شخصيا لحل الخلاف بين الرئيس السوداني (عمر البشير) والرئيس الأوغندي (يوري موسفيني) حول دعم المعارضة المسلحة في كلا البلدين، وهو ما يمكن عده قمة التنسيق بين السودان وإيران، والذي نتج عنه توقيع السودان اتفاقا مبدئيا للسلام مع أوغندا في (9 / أيلول / 2003) وبرعاية مباشرة من الرئيس الإيراني (رفسنجاني)[26]، أما الصومال وأرتيريا فكلاهما يحتلان مكانة هامة في الاستراتيجية الخارجية الإيرانية الاقتصادية، إذ عملت إيران على توطيد علاقاتها بأرتيريا كدولة تعاني أيضا من الضغوط الدبلوماسية من الولايات المتحدة ، وقدمت إيران لها قرضا عام (2008) ما يعادل (25 مليون يورو)، حيث التواجد الإيراني في قاعدة عصب الأرتيري، وبحسب العديد من التحليلات إن إيران استعملته لنقل الأسلحة إلى داخل جنوب اليمن، فتحدث تقرير صدر عن مركز دراسات استراتيجي وأمني أمريكي (ستراتفور) في (تشرين الأول /2012) إن إيران تستعمل الميناء الأرتيري لإيصال المؤن والأسلحة للحوثيين في شمال اليمن، كما أن الباحثين في أجهزة الاستخبارات الغربية توصلوا لنقطة مهمة وهي أن الوجود العسكري الإيراني في ميناء عصب الأرتيري يشير إلى مخطط إيراني لا يستهدف فقط اختراق أرتيريا والقرن الإفريقي (الصومال وجيبوتي التي تتحكم في ضفتي باب المندب)، بل أيضا نقل صدى الاختراق ليصل إلى مضيق هرمز والخليج العربي إلى خليج عدن وباب المندب وهو الممر الحيوي لناقلات النفط [27]، أما تجاه الصومال فسعت إيران لتوسيع دائرة وجودها العسكري تحت ذريعة محاربة القرصنة ، وتمكنت إيران عام (2008) من إرسال سفينة بمهمة عسكرية، فتحول الموقع الاستراتيجي عند باب المندب وخليج عدن إلى أكبر قاعدة بحرية إيرانية خارج مضيق هرمز[28]، وبذلك أصبح لدى إيران الكثير من القطع الحربية البحرية التي تتواجد بصفة مستمرة في شمال المحيط الهندي وباب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن، وفي عام (2010) شاركت إيران في مناورة مع جيبوتي، ووضعت إيران استراتيجية عسكرية تمتد إلى عام (2025م) تهدف إلى نشر القوات البحرية بكفاءة وسرعة قياسية على امتداد مثلث استراتيجي من مضيق هرمز إلى البحر الأحمر[29]، وبناء على ذلك، عدت إسرائيل الوجود الإيراني في المنطقة تهديدا لوجودها وأمنها، وعملت على التصدي له من خلال إقامة علاقات مع دول المنطقة وتقديم الخبرات الإسرائيلية في المجال العسكري من تدريب وتسليح وتدريب جيوشها، فضلا عن تعزيز وجودها عبر أرخبيل (دهلك) في أرتيريا من خلال مراقبة الانشطة الإيرانية في المنطقة وحراسة تجارتها البحرية، وبذلك عززت إسرائيل من وجودها الأمني وانتشارها العسكري (البحري والجوي) في دول المنطقة، لمواجهة الوجود الإيراني.

4_ الأداة الثقافية: انتهجت إيران في سياستها الخارجية مبدأ (تصدير الثورة الإسلامية،)، ورفع شعار(حماية المستضعفين، ومواجهة الاستكبار العالمي)، وعلى هذا الأساس ارتبطت إيران في علاقاتها مع دول

المنطقة بوصفها دولا ضعيفة وسهلة الاختراق في تبني أفكار الثورة الإسلامية. فعن طريق العلاقات الثقافية ، أخذت العلاقات الإيرانية تأخذ شكل المؤتمرات مثل، المؤتمر السنوي الأول للعلاقات الثقافية والحضارية الإيرانية الإفريقية والذي عُقد بين (4/30) و(2001/5/2)، كذلك في (مارس/ 2003) عقدت إيران منتدى التعاون الإيراني الإفريقي، وبعده أنشـــأت (المجلس التنفيذي الإيراني الإفريقي) لتنفيذ المشـــاريع المشـتركة بين الجانبين[30]. وبذلك استثمرت إيران جهودها عن طريق المؤسسات الإيرانية والمراكز الثقافية التي تنشر أفكار وتوجهات الثورة الإيرانية، وتعزيز وجودها في البلاد الإسلامية والمجتمعات الإسلامية التي تعيش في شرق إفريقيا[31]، فمثلا في الصومال تعمل "مؤسسة الخميني للإغاثة" في مساعدة آلاف النازحين في الداخل الصـــومالي[32]، كما اعتمدت إيران على جاليات الشـــيعة التي لعبت دورا كبيرا في التأثير على العلاقات الإيرانية _

الإفريقية والتي تنتشـــر في تنزانيا وكينيا والصـــومال، وعملت إيران على بناء المســـاجد والجامعات والمراكز الثقافية التي ساهمت في نشر التشيع، كما عملت أيضا على استقبال الطلاب الأفارقة في جامعاتها لدراسة التعاليم الإسـلامية الإيرانية [33]، وعملت على دعم المراكز الدينية التعلمية، فعندما زار وزير التعليم الإيراني عام (2014) أرتيريا والتقى بمفتي أرتيريا، دعا إلى التوســـع في إقامة المراكز القرآنية في أرتيريا، وفي عام (2016) استضافت مدينة قم الإيرانية مؤسسة رسمية لنشر التشيع في (30) دولة إفريقية[*] تحت عنوان "الدعوة والترويج ونشر التشيع"[**]

والتعريف بالإمام المهدي ورسـالته، كما ترعى شـؤون المتشـيعين في إفريقيا ككل وتدعمهم، وكذلك تعمل على إنشاء الجامعات التي تساهم في نشر التشيع مثل" جامعة المصطفى الإيرانية، التي تروج لرسالة إيران والتوجه الديني الشـــيعي لها في جميع أنحاء العالم وإفريقيا[34] .وبالإضـــافة إلى تلك المهام تقوم إيران بتنفيذ نشـاطات دعائية حول "تحرير فلسـطين" و"القضـاء على إسـرائيل" من أجل تعميق أو نشـر الإيديولوجية الإيرانية في نفوس المسلمين من غير الشيعة في الدول الإفريقية [35]، وبالتالي فإن تلك النشاطات شكلت محددا أمام التغلغل (الإسرائيلي) في شرق إفريقيا، والتي عدتها (إسرائيل) منافسا لها في منطقة شرق إفريقيا مما يشـكل تهديدا لها ولمصـالحها في المنطقة، لكن في المقابل خطت (إسـرائيل) خطوات سـريعة في تعميق علاقاتها مع دول المنطقة، فمثلا في كينيا تم القبض على إيرانيين عام (2016) وحبســهم بتهمة التخطيط للاعتداء على الســفارة (الإســرائيلية)، والتجســس وجمع المعلومات وتصــوير الســفارة (الإســرائيلية) في نيروبي[36] .

المطلب الثاني: المحدد التركي

تتمتع تركيا بنفوذ كبير في منطقة شـرق إفريقيا وذلك لأهميتها الاسـتراتيجية وتماشـيا مع طموحات تركيا بلعب دور الفاعل المركب (عالمي وإقليمي) أوسع خارج منطقة الشرق الأوسط، لهذا حاولت الدخول بقوة

في المنطقة لاعتبارات كبيرة، خاصة في ظل توسيع آفاق التعاون والشراكة مع دول المنطقة في ضوء ما تحتويه من ممرات مائية ذات أهمية تجارية وعسكرية مثل (خليج عدن ومضيق باب المندب)، التي تتحكم بالدخول للبحر الأحمر والتي تعد من أهم طرق الملاحة التجارية للعالم. بدأت السياسة الخارجية التركية بوضع خطة " الانفتاح على إفريقيا" عام (1998) لكن الخطة فشلت نتيجة الاضطرابات السياسية الداخلية في تركيا، ولم يكن لتركيا في شرق إفريقيا أي دور سوى افتتاح سفارة تركيا عام (1962) في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، لكن بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام (2002) اتبع سياسة التوسع خارج نطاق الجغرافية التقليدية على إفريقيا نظرا للأيديولوجية التي اتبعها الحزب في أعادة الإرث العثماني (العثمانية الجديدة)، وفي عام (20059 حصلت تركيا على "مقعد مراقب" في الاتحاد الإفريقي، وفر هذا الوضع لتركيا اتصالات دائمة مع الدول الإفريقية وساعدها في فهم بعضها البعض وتقوية علاقاتهم ، وبذلك تزايد التوسع التركي داخل القارة منذ (2011) والتي تمثلت بزيارة رئيس الوزراء آنذاك (رجب طيب أردوغان) إلى مقديشيو والتي كانت تواجه حينها أزمة إنسانية نتيجة الجفاف ، وتلك الزيارة حملت أبعادا متعددة (سياسية واقتصادية وإنسانية)[37]،فمثلت المنطقة عمقا استراتيجيا وهيأت فرصا استثمارية جديدة لتركيا من خلال فتح أسواق جديدة وكبيرة لتسويق منتجاتها، ومن ذلك المنطلق يمكن تحديد أهم أبعاد الدور التركي في المنطقة :

أولا: البعد الاقتصادي: بدأت تركيا بالتوسع نحو المنطقة منذ بداية حقبة حزب العدالة والتنمية عام (2002) إذ سعت تركيا إلى مد نفوذها داخل المنطقة ، وفي (18 _20 آب من عام 2008) عقد في إسطنبول قمة (تركيا_ إفريقيا) بمشاركة (49) دولة إفريقية وحظيت القمة بتعزيز العلاقات وبتسمية تركيا حليفا استراتيجيا للقارة من قبل (الاتحاد الإفريقي)[*]

وأسفرت القمة (التركية_ الإفريقية) عن وثيقتين مهمتين وهما: أولا: إعلان إسطنبول للتعاون التركي الإفريقي، (التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك)، ثانيا: (وإطار التعاون للشراكة التركية الإفريقية) . وأصبحت عضوا في بنك التنمية الإفريقي(afdb)[**]في (أيار من عام 2008) [38]، وتأسيسا على ذلك لما تتميز به المنطقة من موارد اقتصادية وموقع استراتيجي مهم عملت أنقرة على فتح مجالات أوسع للتعاون الاقتصادي والاستثماري، فقد انتهجت الحكومة التركية نظاما محفزا لجذب الشركات التركية الكبيرة للاستثمار وتعزيز وجودها التجاري من خلال تدشين خط الشحن الملاحي الذي يربط تركيا بجيبوتي والصومال بحرا، وهذا يقلل من فترة تسليع البضائع من(55) يوما أو (35) يوما إلى (10) أيام، وهذا يعزز التبادل التجاري بين تركيا ومنطقة شرق إفريقيا[39]. ومن بين دول شرق إفريقيا كانت الصومال التي نالت الاهتمام التركي، فسعت للحكومة التركية لفتح أكبر الأسواق الاقتصادية في العاصمة مقديشيو، فضلا عن امتلاك تركيا لشركات استثمارية كثيرة داخل الصومال، منها تولي إدارة وتطوير (ميناء

مقديشـــيو)[*] مثل (شـــركة البيريك) التي تدير الميناء منذ (2014)، ووقعت الشـــركة امتيازا جديدا لمدة (14) عاما مع الحكومة الصـــومالية في (أكتوبر/ 2020) لإدارة وتشـــغيل الميناء[40]. وفي (7 / تشـــرين الثاني/ 2020) قررت تركيا ســـداد ديون الصـــومال المتأخرة لصـــندوق النقد الدولي، من خلال حقوق السحب الخاصة في حساباتهم الاحتياطية والمقدرة بـ (2 مليون و 400 ألف) سهم متراكم، وذلك بهدف دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول الواقعة في القرن الإفريقي، ودخل القرار الذي يحمل اسم" الاتفاقية الدولية" حيز التنفيذ بتاريخ (5 / تشـــرين الثاني/ 2020) وذلك في نطاق القانون رقم (4749) المتعلق بتنظيم المالية العامة وإدارة الديون، وبموجب القرار التركي افترض العمل على تخفيض ديون الصـــومال من(5,2) مليار دولار في نهاية (2018) إلى (3,7) مليار دولار، وهي خطوة مهمة نحو تعزيز النمو الاقتصـــادي والحد من الفقر[41]، في حين وقعت حكومة ولاية (جلمدغ) الصـــومالية اتفاقا مع اتحاد (oriental terminal المحطة الشـــرقية) ومقره لندن ويتكون من شـــركات تركية وصـــومالية وبريطانية لإدارة ميناء(هوبيو)[*] الصـــومالي الاســـتراتيجي[42]، أما من ناحية التبادل التجاري فقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصـــومال وتركيا (187,3) مليون دولار أمريكي عام (2018)، و(250,850) مليون دولار أمريكي عام (2019)، وبلغت القيمة الإجمالية للاســـتثمارات التركية في الصـــومال (100) مليون دولار[43]، وبلغت الصـــادرات التركية للصـــومال عام (2021) (354,92) مليون دولار، وفقا لقاعدة البيانات الخاصـــة بالتجارة (comtrade) الأمم المتحدة[44] . وفي أثيوبيا عززت تركيا التعاون الثنائي مع أديس أبابا من خلال الدائرة الاقتصـــادية لزيادة حجم التبادل التجاري وزيادة الاســـتثمارات في الســـكك الحديدية، والذي هدفت أثيوبيا من خلاله لربط البلاد بشبكة من السكك الحديدية السريعة، والتي قامت بإنجازها شركات تركية بقيمة (1,7) مليار دولار، وفي أواخر (2016) وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات في مجالي الطاقة الكهربائية والاقتصـــاد وتنمية المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة وســـبل تحقيق التعاون الاقتصادي[45]، وعدت الاستثمارات التركية في أثيوبيا هي الأكبر بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها، حيث تعمل (350) شـــركة تركية في أثيوبيا والتي أتاحت بحدود (10) الآف فرصـــة عمل، بالإضـــافة إلى السوق التجاري الأثيوبي الذي يستضيف شركات استثمارية كبرى من أمثال (bme) للكابلات، و(ايكيا اديس) للنسيج.

وبلغت استثمارات تركيا في أثيوبيا نحو (3) مليارات دولار عام (2017) وعملت أنقرة على زيادتها لتصل (10) مليارات دولار بنســـبة زيادة (300%) حســـب ما صـــرح به الســـفير التركي لدى أثيوبيا (فاتح أولوصـــوي) في (يناير / 2018) [46]، وفي عام (2020) قدرت قيمة الاســـتثمارات التركية في أثيوبيا بحدود (2,5) مليار دولار حســـب بيانات لجنة الاســـتثمارات الأثيوبية، كما تم التخطط التركي لبناء أكبر مطار في إفريقيا باستثمار بلغ (5) مليار دولار، وعلى بعد حوالي (50) كم من العاصمة أديس أبابا[47].

أما جمهورية السـودان فقد وقعت تركيا مع السـودان عام (2014) اتفاقا للشـراكة والتعاون في المجال الزراعي، يشمل تخصيص أرض وسط السودان لإقامة مشروع نموذجي على مساحة (1500) هكتارا، وعام (2017) وقع البلدان بروتوكولا للتعاون يشـمل تدريب(310) مهندسـين زراعيين في إطار خطة عمل تشمل إنتاج المحاصيل والصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى شركة البناء التركية (summa) التي وصفت ضمن خططها تخطيط بناء أكبر مطار في السودان(مطار الخرطوم الدولي) بقيمة (150) مليار دولار[48]، وفي (24/ كانون الأول/ 2017) وصـل الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) برفقة العديد من رجال الأعمال والوزراء في زيارة رسمية استغرقت يومين، وناقش الجانبان العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون، وأعلن الرئيس التركي حينها عن رغبة بلاده في رفع التبادل التجاري بين البلدين إلى (مليار دولار) خلال عام واحد وليصل في المستقبل (10) مليارات دولار، وفي نهاية المحادثات وقع الجانبان (12) اتفاقية تعاون بقيمة إجمالية مقدارها (650) مليون دولار، وبحسب تقرير صادر عن وزارة الاستثمار السودانية، فإن حجم الاستثمارات التركية في السـودان بلغت (2 مليار دولار) للفترة من (2000-2017) وزاد عدد المشاريع الاستثمارية والتي بلغ غددها (288) مشروعا[49] .

ثانيا: البعد السياسي: سعت تركيا من خلال نشاطها الدبلوماسي لجذب تأييد دول المنطقة وعموم الدول الإفريقية ودعمها في المحافل الدولية والإقليمية، فمثلا في عام (2008) صـوتت (51) دولة إفريقية من أصل (54) دولة لصالح تركيا للحصول على مقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن،

كما استطاعت أيضا كسب ثقة (51) دولة إفريقية للفوز برئاسة المؤتمر الإسلامي، كما استفادت تركيا من تشـجيع ودعم الدول الإفريقية لها لمواجهة منافسـيها من القوى التقليدية والقوى الصـاعدة في المنطقة[50]. فعملت تركيا على توسيع تواجدها في إفريقيا ككل وفي المنطقة من خلال النشاط الدبلوماسي، حيث رفعت تركيا عدد سـفاراتها من (12) سـفارة قبل عام (2009) إلى (43) سـفارة، وخططت أن يكون عدد سـفاراتها في القارة (50) سـفارة في المسـتقبل لما تمثله من مدخل مهم مع دول المنطقة لتعزيز مصـالح تركيا [51]، وفي عام (2009) زار الرئيس التركي (عبد الله جول 2007_2014) كينيا في أول زيارة رسمية، وردت كينيا بالمثل عام (2014) عندما زار الرئيس الكيني (أوهورو كينياتا) تركيا وفتح الرئيس خلال زيارته سفارة كينيا في أنقرة ، وتم توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات تفاهم، واتفق الطرفان على إعطاء الأولوية للتجارة والتصـنيع والنقل والزراعة والسـياحة والتعليم والصـحة والتكنولوجية بالإضـافة إلى تنمية الأراضي القاحلة مثل تلك الموجودة حول نهر "تانا" في كينيا، وبذلك شكل اهتمام كينيا كجزء مهم في استراتيجية تركيا في شرق إفريقيا، وكان دخول تركيا إلى كينيا مقبولا من قبل الحكومة الكينية، وذلك لما بادرت به تركيا من إحلال السـلام والاسـتقرار لجارتها الصـومال التي تعاني من عدم الاسـتقرار، خاصـة في ظل حكومة "أردوغان" الذي زار كينيا في (تموز / 2016) ، ووفقا لسـفير كينيا في تركيا(جوليوس كيما

كيلونزو)، فإن الرئيس التركي" أردوغان" وإدارته قد فعلوا الكثير من أجل الصـــومال، وهذا أمر رحبت به كينيا، كما أن الاستقرار في الصومال على الصعيدين السياسي والاقتصادي سيكون مفيدا لكينيا"[52]، كما رعت تركيا مفاوضـــات بين الصـــومال وأرض الصـــومال لاند حتى تتوصـــل إلى اتفاق بينهم وعينت ســـفيرها الســـابق الدكتور(أولغان بيكار) في (28 /كانون الأول/ 2018) في الصـــومال مبعوثا خاصـــا لمحادثات تلك المفاوضات التي لم تسفر عن أي نتيجة[53] .

وفي (كانون الأول من عام 2021) عقدت القمة الإفريقية التركية الثالثة في إســـطنبول وحظيت القمة بمشاركة (16) رئيس دولة إفريقية، و(102) وزير إفريقي بينهم(26) وزيرا للخارجية، وافتتح القمة الرئيس التركي(أردوغان)، وكان هدف تركيا هي أنها تحصل على دعم الدول الإفريقية ليكون لها صوت دائم في مجلس الأمن لبناء تحالفات قوية بين تركيا والدول الإفريقية[54] .

ثالثا: البعد الأمني: لقد تجســـد الوجود التركي في المنطقة إلى مد نفوذها العســـكري، وإجراء مناورات مشـــتركة مع جيوش المنطقة، حيث أقدمت تركيا على توقيع اتفاقيات أمنية مع (كينيا وأثيوبيا وأوغندا وتنزانيا) ولتدريب قوات الأمن في هذه الدول لمكافحة الارهاب أولا، وأعمال القرصـــنة ثانيا. فضـــلا عن سعيها على فتح أسواق جديدة للصناعات العسكرية التركية في المنطقة[55]، ففي (30/ أيلول/ 2017) افتتحت تركيا أكبر قاعدة عســـكرية لها في العالم في مقديشـــيو بالصـــومال، والتي تطل على خليج عدن الاســـتراتيجي حيث تتحكم في مضـــيق باب المندب، وبلغت كلفة إنشـــائها نحو (50) مليون دولار وتبلغ مســـاحتها (400) هكتار، وتضـــم ثلاث مدارس عسـكرية لإعادة هيكلة وتجهيز وتدريب القوات المسـلحة الصـــومالية، وقد تولت تركيا مهمة تدريب (10,500) جندي صـــومالي على دفعات متتالية كل دفعة تشـــمل (1500) جندي عملت على تدريبهم قوة تركية مكونة من (200) جندي[56]، وفي عام (2018) ســـعت تركيا للاتفاق على إنشـــاء قاعدة عســـكرية في جيبوتي باعتبارها مركزا رئيســـيا للتجارة والأمن، كما حاولت تركيا التواجد على جزيرة ســـواكن[*] في شـــرق الســـودان، إذ أعلن الرئيس التركي (رجب طيب أروغان) في (25/ كانون الأول/ 2018) إن السودان خصص جزيرة سواكن)* لتركيا لتتولى إعادة تأهيلها وإدارتها لفترة زمنية لم يحددها، وزار الرئيس التركي برفقة رئيس السودان(عمر البشير) سواكن حيث تنفذ وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا" مشروعا لترميم الآثار العثمانية، وتفقد الرئيسـان خلالهما مبنى الجمارك ومسـجدي الحنفي والشـافعي التاريخيين في الجزيرة[57]، وشـدد (عمر البشـير) على إرث هذه الجزيرة وإمكاناتها السياحية، كما تم الإقرار أيضـا بخطط لبناء مرسى للسـفن العسـكرية والمدنية، فضـلا عن القيام بتعاون عسـكري أوسـع، وضـمت الاتفاقيات أيضـا حضـورا للقوات التركية في بورتسـودان، من أجل تدريب القوات السودانية في مجال مكافحة الارهاب[58] .

رابعا: البعد الإنساني (القوة الناعمة)

تعد المساعدات الإنسانية الأداة الرئيسية والأكثر فاعلية للحكومة التركية، حيث يتم استخدامها مقابل تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية، وقد ظهر ذلك الأمر بالدول التي قدمت تركيا إليها معونات كالصومال والسودان، فمثلا الصومال بعد عام (2011) حصل على المساعدات الإنسانية من خلال وكالة التعاون والتنسيق التركية (tika)، والهلال الأحمر التركي، ومؤسسة ديانيت إلى جانب المؤسسات المدنية مثل مؤسسة الإغاثة الإنسانية(ihh)، وفي (أيلول/ 2019) قدمت تركيا مساعدات إنسانية للسودان كنوع من أنواع تقديم العون نظرا لاجتياح الفيضانات[59] .

لكن تظهر لنا حقيقة مهمة وهي، أن التوسع التركي في منطقة شرق إفريقيا لا يشكل تحديا أمام إسرائيل مثل ما يشكله الوجود الإيراني في المنطقة ، والدليل ما شاهدناه مؤخرا (2022) من تحسن في العلاقات وتبادل الرسائل الودية بين إسرائيل وتركيا، وعليه فإن التوسع التركي شجع إسرائيل أن تكون أكثر حرصا على مصالحها في المنطقة.

الخاتمة

تتمتع منطقة شرق إفريقيا بموقع استراتيجي مهم جعلها محط اهتمام القوى الدولية والإقليمية في التنافس عليها، مما جعل الدول الإقليمية تسعى لتطوير علاقاتها مع دول المنطقة خاصة في ظل ما تعانيه من ضعف في بنيتها الاقتصادية وتدهور المستوى الاقتصادي للسكان، وجعل (تركيا وإيران) تستغلان هذا الجانب والدخول لدول المنطقة بشكل واسع لتحقيق أهدافهما ومصالحهما خاصة في ظل التنافس الذي يشهده النظام العالمي. ونجحا في التواجد داخل منطقة شرق إفريقيا باستعمال كل أدواتهما الدبلوماسية والاقتصادية والدينية والثقافية والإنسانية والقوة الناعمة، فمن خلال هذا عملت إيران في تحقيق أهدافها في التغلغل إلى منطقة شرق إفريقيا لا سيما في ضوء العقوبات التي أضرت بها فضلا عن تأسيس وجود إيراني في البحر الأحمر الذي يقودها نحو قناة السويس، مما يشكل تحديا أمام إسرائيل في البحر الأحمر التي تعمل في التغلغل بمنطقة شرق إفريقيا ونجحت في منع تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، من خلال تعاونها مع دول المنطقة خاصة (أرتيريا وأثيوبيا وكينيا وجنوب السودان) لكسر طوق الحصار العربي، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية وللنفاذ لدول القارة ككل بالإضافة إلى ذلك مراقبة أنشطة إيران في دول المنطقة، أما تركيا فإن دورها أكثر نشاطا في تنفيذ أهدافها بدول المنطقة خاصة في ظل الدعم والمساعدات الاقتصادية والإنسانية التي تقدمها، فضلا عن النظرة الإيجابية التي تتصف بها تركيا لدى دول المنطقة مما جعلها تعزز وجودها في تحقيق مصالحها، وهذا ما يجعل إسرائيل أكثر حرصا في تعميق علاقاتها بدول المنطقة لتأمين المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية وحماية الممرات المائية.

المصادر

(1) بو زيدي يحيى، السياسة الإيرانية والتركية تجاه إفريقيا دراسة مقارنة، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد 21، 2014، ص38.

(2) ندى عليوي لعيبي، التنافس الإقليمي في القرن الإفريقي بعد عام 2001، بيت الحكمة، بغداد ط1، 2021، ص217.

(3) حسام صادق حاجم، التنافس الأمريكي- الصيني على الطاقة في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين، ط1، 2020، ص 134.

(4) سعد عبيد علوان السعيدي ومصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي في منطقة القرن الإفريقي _شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد3 ،2019، ص 143.

(5) إسراء رشيد عبد الله البياتي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد 2001 دراسة جيوستراتيجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014، ص116.وللمزيد ينظر: ندى عليوي لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ص 218.

(6) حسام صادق حاجم، مصدر سبق ذكره، ص 134_135.

(7) ندى عليوي لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص220.

(*) وهي: مصر والسودان (شمالا)، وأرتيريا وجيبوتي والصومال على الضفة الإفريقية، والضفة الآسيوية هي اليمن، والسعودية، والأردن، وفلسطين المحتلة، وإسرائيل.

(8) فريدة بنداري، سياسة إيران تجاه إفريقيا من منظور الجيواستراتيجية المذهبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 219، 2020، ص44.

(9) عبد السلام إبراهيم البغدادي، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2005،ص19.

(10) ندى عليوي لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص ص 218_220.

(11) ندى عليوي لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص220.

(12) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، نشاط إيران في شرق إفريقيا(بوابة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية)، ترجمة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد5، يونيو / جماد الثاني 2010، ص107.

(13)gerald feierstein, craig greathead, the fight for Africa the new focus of the Saudi_ ranian rivalry, middle east institute, policy focus, September 2017,p1.

(14) وللمزيد ينظر: مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، نشاط إيران في شرق القارة، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد 5، 2010، ص110.

(15) المصدر السابق نفسه، ص110.

(*) موای کیباکي: هو عالم الاقتصاد الكيني تولى منصب رئيس كينيا من(30 /12 /2002_ 9 /4 /2013)، وكان عضو الجمعية الوطنية الكينية ونائب الرئيس الكيني(دانيال اراب موي) 14 /10 /1987_24 / آذار /1988، وكان وزيرا للمالية (1969_ 1982)، وتوفي في 22 /4 /2022 عن عمر 90 عاما.

(16) فريدة بنداري، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(17) إسراء رشيد عبد الله البياتي، مصدر سبق ذكره، ص119.

(18)_ may darwich, Saudi_ Iranian rivalry from the gulf to the horn of Africa: changing geographies and infrastructures, project on middle east political science, university of Birmingham, https: / / pomeps.org /saudi-iranian-rivalry-from the gulf to the horn of Africa changing geographies and infrastructures.

(19) شريف شعبان مبروك، السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ابو ظبي، ط1، 2011، ص14.

(20) شريف شعبان مبروك، مصدر سبق ذكره، ص16.

(*) مجموعة من الوكالات التنموية الدولية اللا طائفية تعمل على تحسين الظروف المعيشية في البلاد النامية وبشكل خاص في شرق إفريقيا، وتعمل على نشر الوعي الاجتماعي للإسلام. ويكيبيديا، https: / /2u.pw /ivklbo.

(21) فريدة بنداري، مصدر سبق ذكره، ص40.

(**) سورينا ساتاري: عالم ومخترع إيراني من مواليد 1972 شغل منصب نائب الرئيس للعلوم والتكنولوجيا4 اكتوبر 2013 في عهد الرئيس حسن روحاني .

(22) إذاعة طهران، إيران تفتتح مركزا للابتكار في جمهورية كينيا، الأربعاء 27 كانون الثاني 2021، تاريخ الزيارة 15 /8 /2022، متوفر على الرابط https: / /arabicradio.net /news /79953.

(23) إياد عبد الكريم مجيد، العلاقات الإيرانية السنغالية 1979_2011، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 25،2013، ص4.

(24) رائد حسنين، مصدر سبق ذكره، ص31. وللمزيد ينظر: محمد بدير، زيارة ليبرمان إلى إفريقيا: اهتمام إسرائيلي بالقارة السوداء، 7 آب 2009، تاريخ الدخول (22 /1 /2023)، متاح على الرابط: https: / /2u.pw /bbecx5.

(25) بدر حسن شافعي، الدور الإيراني في إفريقيا (المحددات التحديات)، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 14 /2 /2020، ص4. وللمزيد ينظر: إسراء رشيد عبد الله البياتي، مصدر سبق ذكره، ص115 وما بعدها.

(26) شريف سميان شريف، السياسة المصرية تجاه إفريقيا(1981م_ 2005م)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص ص 193_194.

(27) رحموني عبد الرحيم، التواجد الإيراني في الصومال وأرتيريا: بين الدين والسياسة وحتمية المصلحة، المركز الديمقراطي العربي، برلين_ ألمانيا، 25 ديسمبر 2016، تاريخ الزيارة(1 /12 /2022)، متوفر على الرابط، https: / /democraticac.de /?p=41629.

(28) رحموني عبد الكريم، مصدر سبق ذكره.

(29) ندى عليوي لعيبي، مصدر سبق ذكره، ص223.

(30) بو زيدي يحيى، السياسة الإيرانية والتركية تجاه إفريقيا دراسة مقارنة، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد 21، 2014، ص41.

(31) إسراء رشيد عبد الله البياتي، مصدر سبق ذكره، ص121.

(32) رحموني عبد الكريم، مصدر سبق ذكره.

(33) شريف شعبان مبروك، مصدر سبق ذكره، ص ص 26_27.

(*) الدول هي (النيجر، غينيا، سيراليون، نيجيريا، تنزانيا، السودان، كينيا، جزر القمر، بنين، مالي، زامبيا، غينيا بيساو، ساحل العاج، موريتانيا، غامبيا، وليسوتو، سوازيلاند، سيشل، الرأس الأخضر، زيمبابوي).

(**) وهو مشروع إيراني لنشر التشيع، حيث دعت طهران مئات المتشيعين والمعممين الأفارقة لحضور المؤتمر في قم التي تحتوي على أكبر مدارس وحوزات تستقطب الطلبة الشيعة والسنة الذين يتشيعون في العالم، وشكلت إيران اتحاد الطلبة الشيعة كأول مؤسسة رسمية ترعى شؤون المتشيعين في إفريقيا، وتدعمهم وتعمل على نشر التشيع عن طريق الطلبة الأفارقة الذين يتخرجون من الجامعات الإيرانية. محمد مجيد الأحوازي، إيران تطلق أكبر مشروع لنشر التشيع في إفريقيا، موقع عربي 21، 2016، تاريخ الدخول (20 /2 /2023)، رابط الدخول: https: / /2u.pw /h3z3zv.

(34) بدر حسن الشافعي، الدور الإيراني في إفريقيا...، مصدر سبق ذكره، ص16.

(35) وللمزيد ينظر: عبد الله عيسى الشريف، النفوذ الإيراني في شرق إفريقيا الأدوات والاستراتيجيات، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 2مارس / أبريل /2020، تاريخ الزيارة(1 /12 /2022)، متوفر على الرابط https: / /afaip.com.

(36) جريدة الشرق الأوسط، كينيا تعتقل إيرانيين بتهمة التخطيط للاعتداء على السفارة الإسرائيلية، رقم العدد (13885)، 3 أيلول 2016، تاريخ الدخول (20 /2 /2023)، متوفر على الرابط: https: / /2u.pw /8rsur4.

(37) مصطفى شفيق علام، التغلغل الناعم: إفريقيا في الاستراتيجية التركية.. المحددات والسياقات والتحديات، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، الرياض، العدد 29، 2016،ص 48. ونورا فخري أنور، السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد219، 2020، ص190.

(*) الاتحاد الإفريقي: منظمة سياسية اقتصادية إقليمية شاملة أُنشئت (9 / تموز/ 2002) خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية حيث تكون هذه المنظمة أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة، وتضم جميع دول القارة الإفريقية، ومقرها في أديس أبابا، ومن أهدافها الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها وتعزيز السلم والأمن في القارة، وللمزيد ينظر: مهند عبد الواحد النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات " دراسة حالة الصومال"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص14 وما بعدها.

(**) بنك التنمية الإفريقي: هو مؤسسة تمويل إنمائية متعددة الأطراف مقرها في (أبيدجان) بساحل العاج، تأسس عام (1964) من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي الآن)، هدفه محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية في القارة، ويتألف من ثلاثة كيانات: البنك الإفريقي، وصندوق التنمية الإفريقي، وصندوق الاستثمان النيجيري. ويضم كل الدول الإفريقية المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي،

فضلا عن الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، للمزيد ينظر: بنك التنمية الإفريقي، ويكيبيديا، تاريخ الدخول(5 /10 /2022)، متوفر على الرابط https: / /ar.m.wikipedia.org /wiki

(38) جوزيف رامز أمين، العلاقات التركية مع دول القرن الإفريقي، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد47، 2018، ص39.

(39) ترك برس، الكشف عن خط بحري استراتيجي يربط تركيا بجيبوتي والصومال، اقتصاد، 23 يناير 2020، تاريخ الدخول(10 /5 /2022)، رابط الموقع https: / /www.turkpress.co /node /74976.

(*) ميناء مقديشيو من أكبر موانئ الصومال ويمكنه التعامل مع مختلف أحجام السفن التجارية ويطل على ساحل المحيط الهندي.

(40) فاروق حسين أبو ضيف، الاستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي، مجلة حمورابي، بغداد، العدد 37، 2021، ص56.

(41) وكالة الأناضول (أنقرة)، تركيا تسدد ديون الصومال لصندوق النقد الدولي، 11 /7 /2020، تاريخ الدخول(6 /10 /2022)، متوفر على الرابط: https: / /www.aa.com.tr /ar /

(*) ميناء هوبيو: يقع في شمال شرق الصومال بالقرب من خليج عدن ومضيق باب المندب ويمثل حلقة وصل بين شمال الصومال وجنوبه ويمكن أن يمثل بوابة عبور للصادرات النفطية من إقليم أوجادين في إثيوبيا إلى العالم الخارجي. نداء كسبر، التنافس الدولي على الموانئ البحرية في منطقة القرن الإفريقي، مقال، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2021، تاريخ الدخول (22 /12 /2022)، متاح على الرابط: https://pharostudies.com/?p=10684.

(42) أحمد عسكر، التنافس على الموانئ البحرية في القرن الإفريقي: الدوافع والتداعيات، مركز سيتا، وزارة الإعلام اللبنانية، متاح على الرابط: https: / /sitainstitute.com /?p=10000

(43) republic of turkiuy, ministry of foreign affairs, relations between turkey and Somalia, published on link :https: / /www.mfa.gov.tr / relations between turkey and Somalia .en .mfa .visit date (7 /10 /2022).

(44)turkey exports to Somalia, trading economics, published on link: https: / /www. trading economics. Com /turkey / imports / Somalia. visit date(7 /10 /2022).

(45) فاروق حسين أبو ضيف، مصدر سبق ذكره، ص56.

(46) إيمان الشعراوي، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي وأثرها على الأمن المائي المصري، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد6، 2020،ص72.

(47) إيمان الشعراوي، مصدر سبق ذكره، ص72.

(48) نورا فخري أنور، مصدر سبق ذكره، ص192.

(49)Sudan, turkey agrees to increase trade exchange to $1billion, Sudan tribune, December 24,2017, published on link, https: / / Sudan tribune.com /article62497 / visit date(10 /10 /2022).

(50) علية حسين علي الساعدي، الأبعاد الجيوبوليتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الإفريقي، مجلة الباحث، العدد 23، 2017، ص189.

(51) جوهانسبرغ / وكالة الأناضول، تاريخ دخول الموقع (7 /10 /2022)، متاح على الرابط: https: / / /www.aa.com.tr /ar

(52)brendon j.cannon, turkey in Kenya and Kenya in turkey: alter natives to the east /west paradigm in diplomacy, trade and security ,ajpsir, article in African journal of political science and international relations, may 2016, pp58-59.

(53) صهيب عبد الرحمن، هل تصلح تركيا لرعاية المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند؟، تقارير، 25 /2 /2019، تاريخ دخول الرابط(10 /10 /2022)، متاح على الرابط: / https: /hafryat.com /ar /blog.

(54) وللمزيد ينظر: الشـــافعي ابتدون، عن القمة الإفريقية الثالثة، العربي الجديد، 22 ديســـمبر 2021، تاريخ الدخول (10 /10 /2022) متاح على الرابط https: / /www.alaraby.co.uk /opinion

(55) فاروق حسين أبو ضيف، مصدر سبق ذكره، ص56.

(56) نورا فخري أنور، مصدر سبق ذكره، ص192.

(*) جزيرة سواكن: هي جزيرة واقعة في البحر الأحمر شرقي السودان طولها (20 كم) ويعد ميناء سواكن الأقدم في السودان وهو الميناء الثاني بعد بور سودان الذي يبعد (60 كم) إلى الشمال منه، وسبق للدولة العثمانية استخدام جزيرة سواكن مركزا لبحريتها في البحر الأحمر، وضم الميناء مقر الحاكم العثماني لمنطقة جنوب البحر الأحمر بين عامي (1821-1885)، وهي موقع عثماني تاريخي قديم قد توقف عن العمل على ساحل البحر الأحمر السوداني. إيمان الشعراوي، مصدر سبق ذكره، ص72.

(57) وللمزيد ينظر: التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث (2017-2018)، العلاقات التركية الإفريقية (2017)، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، ص295.

(58) زاك فيرتين، منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الإفريقي وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة، مركز بروكنجز الدوحة، قطر، آب 2019، ص12.

(59) نورا فخري أنور، مصدر سبق ذكره، ص192.